



حوار مع الدكتورة آمال قرامي¹

مركز دعم: هذا العدد من المجلة عن التعددية الثقافية، فما هو تعريفكم لهذا المصطلح؟

د. آمال قرامي: ليست التعددية الثقافية شعاراً يوشّي به بعض السياسيين الخطاب من أجل كسب الأصوات والأتباع في المسار الانتخابي كما أنها ليست مصطلحاً يردّده البعض زمن الأزمات لإقناع المحتجين بأنّ سياسة الدولة إدماجية وتشاركية ومنفتحة على الجميع. إنّ التعددية الثقافية في تقديري، مرئية تتغلغل في الواقع المعيش إذ لا يخلو

¹آمال قرامي هي أستاذة جامعية تونسية متخصصة في الجنسيات في الإسلام، وتدرس في كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة بجامعة منوبة.

مجتمع من وجود مجموعات تحتفظ بثقافتها الخاصة وتدافع عن حقوقها في التعبير عن هويتها وممارساتها وطقوسها وغيرها. من هذا المنطلق تحيل التعددية الثقافية على مشهد فسيقائي سمته الجوهرية التنوع والإختلاف، وتشير في ذات الوقت، إلى كيفية النظر إلى 'الأقليات' والتفاعل معهم، وإلى طبيعة العلاقة بين الأفراد ومختلف الثقافات، من جهة، وشكل التواصل بين الثقافة السائدة وسائر الثقافات الأخرى، من جهة أخرى.

ولا يمكن للتعددية الثقافية أن تتحوّل إلى قوة فاعلة ونموذج فكري وإطار مؤسسي إلا في ظل مجتمع متوازن ومساواتي سمته الأساسية الإحترام: إحترام حق الجماعات المختلفة في الإحتفاظ برأسمالها الثقافي والمشاركة في الحياة العامة من موقع يثري العمران ويحقق الإندماج الإيجابي. ويمكن القول إنّ التعددية الثقافية هي نقيض سياسة الهيمنة الثقافية السائدة في بعض البلدان التي تريد فرض ثقافة موحدة على مختلف الجماعات مطالبة إياها بالذوبان والإنصهار والإندماج القسري.

مركز دعم: كيف يمكن لكم وصف المجتمع التونسي من منظور التنوع الثقافي؟

د. أمال قرامي: لأقتضت سياسات بناء دولة الإستقلال الحد من مظاهر التنوع الثقافي وكتم الأصوات التي تدافع عن كيانات مختلفة في مقابل العمل على تكريس ثقافة مهيمنة تعكس توجهات «الزعيم بورقيبة» وتصورات لمستقبل تونس. وكان المبرر آنذاك الحفاظ على لحمة الشعب والوحدة الوطنية وإستبدال بنية ذهنية قبلية ببنية ذهنية تؤسس لبناء الفرد المنصهر في قيم حداثة ومنظومة ثقافية تضمن طاعة الجميع وخضوعهم لإرادة الزعيم/الأب. ولذلك ما كان للأمازيغ أن يجاهروا بتمسكهم بخصوصياتهم الثقافية وما كان بالإمكان للإعلام ولا للمؤسسة التعليمية والمؤسسة الثقافية أن تتحدث عن الأقليات كالسود والأمازيغ واليهود والمسيحيين والبهائيين ... وتعرّف بخصوصياتها الثقافية وما كان بإمكان مختلف الفاعلين أن يشيروا إلى ضرورة ضمان تكافؤ الفرص للجميع على قاعدة المواطنة. وبناء على ذلك البعد التاريخي السياسي أعتبر أننا اليوم نعيش واقعاً يسمح بتغيير السياسات ويتطلب الإصغاء إلى مختلف الأصوات التي حرمت من حق التعبير عن الذات وفتح أفضية ومساحات لهذه العناصر حتى تعرّف بنفسها وهذا السياق التاريخي المفصلي يفرض في ذات الوقت، مناقشة هذه القضايا المتصلة بالتعددية الثقافية. ونعتبر أنه ما عاد بالإمكان فرض سياسات الحجب فالمواطنة تقتضي

الإقرار بحق الجميع في الإحتفاظ بخصوصياتهم والإلتزام بمبدأ العيش معاً.

مركز دعم : هل تعتبرون التنوع الثقافي عنصر إثراء أو عنصر أزمة في تونس؟

د. أمال قرامي: لا التنوع الثقافي هو في تقديري، محصلة الروافد الحضارية ونتاج الشعوب التي رسمت تاريخ تونس ونحتت معالمه وهو بالتأكيد عنصر ثراء: لغوي، وعرقي وفني وفكري وديني... وهو خير وسيلة داحضة لمن يرومون فرض التنميط على المجتمع التونسي. ولكن لا يمكن للتعددية الثقافية أن تتجسد إلا متى وضعت لها سياسات ناجحة وأديرت بحكمة وإستقلالية. فإختبار التونسيين لمدى قبولهم للتنوع في جميع تجلياته هو شأن محلي ولا يمكن أن تتدخل فيه جهات أجنبية وأن تملي قراراتها على التونسيين أو أن تتلاعب بعقول البعض. وأرى أن هذا الملف لم يفتح بعد للنقاش الجدي في تونس بل بقي من المواضيع التي تدرّس في البرامج التعليمية بإستخفاف وسطحية، وتتناول في وسائل الإعلام بشكلية مفرطة ويطرح في الخطاب السياسي بتبسيط مخلّ ينحو منحى الإختزال بل أن التنوع الثقافي يتماهى في نظر عدد من التونسيين، مع «الفلكلور» ولا يتنزل في إطار حقوقي ونعني بذلك حقوق الإنسان.

مركز دعم: متى يكون التنوع الثقافي مشكلة تعوق بناء الديمقراطية، وكيف يمكن أن يكون طريقاً لبنائها؟

د. أمال قرامي: لعندما تحرك أطراف خارجية بعض الجماعات الثقافية وتدعوها إلى الانفصال والخروج على ما يشكل قوام اللحمة بين التونسيين يصبح التنوع الثقافي مثيراً لمشاكل قد تعوق مسار بناء التحول الديمقراطي، وعندما يعكس الحوار حول التنوع الثقافي تشويشاً إصطلاحياً وسوء فهم يغدو عاملاً معرقلاً لبناء الديمقراطية محفزاً على التباعد والعنف، وعندما يسيء البعض فهم حرية التعبير ويكون وعيهم مزيفاً يتحول التنوع إلى فوضى، وعندما يسعى البعض إلى فرض خياراته على الآخرين بالقوة فإنه لا مجال للحديث عن التنوع الثقافي ولا عن التعددية الثقافية، وعندما يتطرق الإعلام إلى التنوع الثقافي على أنه موضوع للسخرية من الآخر وسبب للإستنقاص منه وإقصائه أو موضوعاً للإثارة 'البوز الإعلامي' فإن ردود فعل الجماعات تتحول إلى دفاع شرس عن التنوع بإعتباره علامة هوية وشكلاً من أشكال الحضور والوجود. إنّ التنوع الثقافي متى فهم على أساس أنه قيمة بناءة وإختبار للوجود مع الآخر المختلف، وإنعكاس لمقتضيات

الغيرية، فإنه يصبح علامة على الحياة الديناميكية والتجدد التي تفسح للجميع مجالاً للمشاركة في الشأن العام على قدم المساواة دون تمييز على أساس جهوي أو ثقافي أو طبقي أو عنصري... وعموماً يمكن القول إن تونس تعيش مرحلة 'التحوّل' إلى التعددية الثقافية' الفعلية وأمامها الكثير من الوقت والجهد حتى تصل إلى مرحلة الإحتفاء بالتعددية الثقافية والتنوع. أمام المؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية والإعلامية الكثير من العمل من أجل تغيير العقلية والممارسات ومقاومة "الجوهراية الثقافية" التي تزعم أنّها خير مدافعة عن «الأصل».

مركز دعم: في ظل الصراعات التي تشهدها المنطقة، إلى أي مدى يمكن السيطرة على صراعات الهوية في منطقة مثقلة بالهويات المكبوتة؟

د. أمال قرامي: الأزمات الهوية والصراعات من أجل الدفاع عن الهويات تمثل سمة العصر وهي براديغم جديد لا بد أن يؤخذ في الحسبان عند تحليل التحولات الأخيرة التي مرت بها المنطقة بصفة خاصة، والعالم بصفة عامة. ولا أعتقد أن الشخصيات المعطوبة والأنوات التي تبحث عن الإعتراف والذوات الخائفة تستطيع أن تتجاوز هذه الأزمات ببسر. أمامنا الكثير حتى نصل إلى تطبيق «سياسات الإعتراف».

مركز دعم: ما هو برأيكم مستقبل الإسلام السياسي، وهل التجربة التونسية تجعل من الإسلام السياسي أكثر إنفتاحاً على التعددية الثقافية؟

د. أمال قرامي: بات الحديث اليوم عن 'البعديات': ما بعد الحداثة، ما بعد العلمنة، ما بعد النسوية،... وهذا يعني أننا إزاء مرحلة «ما بعد الإسلام السياسي» التي تتطلب أدوات تحليل مختلفة وفهما مغايراً للأحداث والدوافع... أما في ما يتعلّق بالتجربة التونسية لحزب النهضة فإنها تمر بإختبار صعب ولعل أهم محطاته هي قضية الحريات الفردية وخصوصاً القضاء على كل أشكال التمييز فالى أي مدى ستكون «النهضة» قادرة على تغيير مواقفها وترتيب أولوياتها وتغيير نظرتها إلى الحياة وهي التي طالما اعتبرت أن العقيدة مدخل لفهم الحياة السياسية، وهي التي طالما رفعت شعار الدفاع عن المقدسات والهوية العربية الإسلامية؟ وشتان بين إعتقاد البراغماتية وسيلة للوصول إلى السلطة والإستعداد للتفاوض للوصول إلى حل والتأكيد الدستوري أو التشريعي أو البرلماني على التعددية الثقافية وبين الإقتناع الفعلي بمدينة الدولة وحق المواطنين في ممارسة حياتهم على قاعدة المواطنة لا الدين. إن التحدي الحقيقي هو في الممارسات

وتغيير الذهنيات لا على مستوى النخب أي قيادات النهضة التي يحق لها وحدها الظهور في الإعلام بل على مستوى القاعدة. الإشكال الحقيقي في تقديري، هو في توصل النهضة إلى إنتزاع الإعتراف، وإكتساب ثقة التونسيين لا من خلال العمل السياسي فقط بل من خلال المراجعات التي تتطلب شجاعة ومسؤولية وقدرة على قبول تطبيق المساءلة والمحاسبة على قياداتها وأتباعها الذين قاموا بتجاوزات زمن تولي «النهضة» الحكم. إنّها مسألة مرتبطة بذاكرة مشحونة بالأحداث والصور والكلمات... إنّّه وجع لا يمكن التغاضي عن أثره في حياة التونسيين.